فيما اتهمت أوساط نيابية تجاراً بتهريب العملة إلى الخارج

البنك المركزي يؤكد وجود (شبح) وراء تزايد الطلب على الدولار

□بغداد / إياس حسام الساموك

اتهمت بعض الأوساط النيابية من أسمتهم "مافيا التجار العراقيين" بتهريب الدولار إلى دول الجوار التي تعاني عقوبات اقتصادية دولية (إيران وسوريا) ، لافتة إلى ارتباط هؤلاء التجار. بشخصيات سياسية نافذة ترغب في التأثير في الاقتصاد العراقي للحصول على مكاسب شخصية بحسب قولهم ، وهو ما أدى الى الارتفاع الطفيف في سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي .

بالمقابل فإن خبيرا اقتصاديا اكد وجود عوامل اخرى لم تتحدث عنها اللجنة البرلمانية، اهمها ضغط التجارة الداخلية فضلا عن تمويل الجماعات المسلحة للعمليات الارهابية بمبالغ كبيرة تدفع بالدولار.

وفي غضون ذلك، اعرب البنك المركزي عن حيرته تجاه تزايد الطلب على الدولار، مشددا على ان شخصا مجهولا (شبح) يقف وراء هذا الامر من خلال فتح حسابات لأشخاص تجار مزيفين مقابل عمولات يتحصلون عليها، مؤكدا ان الحراك التجاري في دول الجوار أسهم ايضا في زيادة سعر الدولار مقارنة بالدينار العراقي .

وارتفع سعر صرف الدولار في الأسواق المحلية وحسب مراسل (المدى) الى ١٢٢٧ دينارا عراقيا، ورغم ذلك فإن مزاد البنك يشهد اقبالا كثيفا عليه.

وقال عضو اللجنة المالية في مجلس النواب هيثم الجبوري : ان "الحصار الاقتصادي المفروض على ايران وسوريا جعلهما بحاجة الى العملة الصعبة (الدولار) وهو ما استغلته (مافيا) التجار العراقيين وعملوا على تهريبها الى هاتين الدولتين على حساب الاقتصادي الوطني ."

واضاف الجبوري لـ (المدى) : "يكون التهريب بصيغة الحوالة الالكترونية تحت ذريعة التسوق او تحويل الاموال الى بعض الاشخاص ."

وتابع الجبوري : ان اجراءات اتخذها البنك المركزي من خلال تحديد الكمية المراد تحويلها والجهة المستلمة لها قوضت التهريب واسهمت في انخفاض طفيف بسعر الدولار مقارنة بالفترة الماضية وان استمرار متابعة البنك لاجراءاته سيعيد سعر الدولار الذي وضعه السابق".

واتهم الجبوري سياسيين لم يسمهم بالتورط في ملف ارتفاع سعر الدولار، واوضح "بعضهم مرتبط بمافيات التجار.. هم يحاولون الافادة من استمرار ارتفاع سعر الدولار وتحقيق رغبات شخصية"، مستدركا "لكن بعض وسائل الاعلام غالت في هذا الامر من خلال عرض صورة مشوهة مبالغ فيها عن المشهد الاقتصادي العراقي مؤكداً على ضرورة ملاحقة المتورطين بهذا الملف بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية في البرلمان والحكومة فضلا عن حثنا المستمر للبنك المركزي على ضرورة ان تكون هناك مساواة بين العرض والطلب للدولار لضمان استقرار السوق العراقية".

وعن كميات الأموال المهربة الى طهران ودمشق في الفترة الحالية قال عضو اللجنة المالية "لا املك احصائيات دقيقة حول هذا الملف.. لكنها في تراجع مستمر، رغم ذلك فإننا نحول مبالغ كبيرة الى ايران خصوصا بالطرق القانونية لاننا نستورد الكثير من السلع منهم فضلا عن الزوار المتوافدين من والى ايران ."

من جانبه قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري "هناك جملة من الضغوطات على شراء الدولار في العراق ناجمة عن الاوضاع السياسية والاقتصادية في دول الجوار لاسيما سوريا وايران اللتان تتعرضان الى عقوبات اقتصادية مما ادى الى ارتفاع سعره مقارنة بالدينار العراقي ."واضاف الصوري في اتصال هاتفي مع (المدى) : "ماجاءت به اللجنة المالية البرلمانية صحيح الى حد ما.. لكن هناك امور اخرى اثرت على سعر الدولار في مقدمتها ذهاب الكثير من الاموال الى التجارة الداخلية فضلا عن الاموال التي تضخها الجماعات المسلحة في تمويل عملياتها الارهابية والتي عادة ما تكون بالدولار ."وعن الاجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي قال الصوري "انها غير كافية.. يفترض ان تقترن بخطوات عملية من الجهات الحكومية ذات العلاقة كوزارة المالية والمؤسسات الامنية لاسيما على الحدود فضلا عن المصارف ."

وبين الصوري ان "عملية تبادل الدينار العراقي من جهة والتومان الايراني والليرة السورية من جهة اخرى داخل البلاد اثرت ايضا على سعر الدولار وجرى فيها تهريب كبير للعملة الصعبة ."في غضون ذلك قال نائب رئيس البنك المركزي مظهر محمد صالح : هناك شخص غير معروف (شبح) يفتح حسابات مصرفية للعشرات من تجار غير حقيقيين لقاء عملات معينة بين الطرفين ."

واضاف صالح لـ (المدى) : "ان اللجنة المالية تمتلك معلومات واسعة عن هذا الامر لانها مشرفة على الجانب التشريعي ولها ارتباط مع الجهات كافة التي تزودها بالمعلومات والوثائق التي تؤكد تهريب العملة الصعبة الى دول الجوار ".وتابع صالح : "سابقا كنا لا نسأل عن الوثائق للشخص الذي يطلب مبلغ دون ٥٠ الف دولار..لاحظنا وقتها ان نحو ٩٢٪ من الطلبات لا تتجاوز الـ ٤٩ الف دولار وهو ما يدلل السعي للتحايل على الانظمة والتعليمات وبالتالي عملنا على تغيير المعايير بين اونة واخرى فضلا عن المطالبة باقرار ضريبي سنوي فضلا عن وثيقة تجارية ."

وفيما يتعلق بحجم الطلب للدولار في السوق المحلية بين صالح ان البنك المركزي تجاوزه الـ ٤٠٠ مليون دولار يوميا مؤكداً انه "من غير المنطقي ان تطلب السوق العراقية هذا الكم الهائل لافتاً الى انه في العام السابق لم يتجاوز الطلب حاجز مليون و ٥٠٠ الف دولار يوميا، وهو ما يؤكد ان زيادة الطلب لا تتعلق بالاقتصاد العراقي انما لاسباب اخرى من بينها الاسواق الاقليمية التي تعاني من شحة الدولار مع وجود تداخل تجاري يلقي بظلاله على الدينار العراقي في المرحلة الحالية .

فضاءات

■ ثامر الهيمص

النزاهة والرقابة التقليدية

العديد من الدوائر تتردد في تنفيذ المشاريع خوفا" من تشدد هيئة النزاهة ، التي تجاوزت حدودها في عدة حالات ، هذا ما أفاد به رئيس مجلس محافظة بابل في حديثه مع المدى ليوم ٢٠١٢\٣\١٩ أن ما ورد فيه الكثير من الصحة خصوصا" إذا كانت المشاريع لا يثير محصولها شهية القائمين عليها لان عملية الحصول على المشروع كمقاولة عملية مكلفة جدا" وتحتاج شبكة علاقات تحمي من رسا عليه التندر من (الإعلان الى التسليم) والسبب الثاني ان النزاهة والمفتش العام أصبح جزءا من المشكلة في الكثير من المشاريع وليس حلا" ولذلك عادت التخصيصات الى الخزينة المركزية بأكثر من ٥٠٪ من المشاريع وخصوصا" الحيوية.

فالنزاهة والمفتش العام مازالا أجساماً غريبة في العمل الإداري والمالي والقضائي لم تأتلف مع الجسم البيروقراطي للدولة الذي لايزال غير هاضم لها حيث أن الإخفاق والنتائج لازالت غير مشجعة.

هذا لايعني أن الجهاز فاشل بدليل أنه ناجح أحيانا" وناجح جدا" في الكثير من الدول ولكن في الدول المستقرة والديمقراطية وسلطة القانون واحدة ووحيدة فأن الأمور في هذه الحالة تقاس بنتائجها والنتائج لحد الان غير مشجعة رغم مضي عقد من الزمان تقريبا" وبالعودة لهذا المعيار يعني أما تطوير هذه الأجهزة أي النزاهة والمفتش العام بحيث تصبح مسؤولة عن عدم الانجاز لهدف الذي أنشئت من أجله والا ما فائدة إرجاع التخصيص للخزينة خصوصا" وأننا سنشهد خلال هذه السنة أضعاف التخصيصات السابقة".

وتطوير هذه الأجهزة لا يتم إلا عبر العمل الوقائي ونظام للعقاب والثواب بحيث يكون الوحيد لتقيم الجهات المعنية بما فيها هذان الجهازان . فهم مثل بقية الأجهزة يعانون من ضغط شديد اجتماعي سياسي ديني وهذا الضغط لايمكن إلغاؤه بالمستقبل القريب فالعشائرية والحزبية المذهبية وتياراتها كذلك حيث ان توازنات القوى وعلاقات القوة سوف تكون حاكمة وبالتالي يستحيل انجاز يعتد به أيضا" في المستقبل القريب.

لذلك تكون العودة للنظام التقليدي الذي تمت في ظله انجازات أكبر نوعا" وكما" مما أنجز في العقد الأخير أمرا" واردا" .

وهذا النظام نظرا" لعدم تعدديه أجهزته فأن التعدد في الأجهزة الرقابية جعل لكل واحد منها حق فيتو وتداخلاتها عموديا" وأفقيا" فالرقابة الداخلية والتدقيق وهيئة الرقابة المالية مع سلطة قانون واضحة ومحددة محمية ومدعومة قضائيا" وسياسيا" واجتماعيا" وبواسطة منظمات المجتمع المدني وبكل شفافية وبدون تدخل من الجهات التي تجعل من المشاريع عملية سياسية وانجازا لها أو وسيلة لكسب الإتباع أو الإثراء غير المشروع شخصي أو للحزب كما أن هذه الأجهزة عريقة وبعد تعشيق أجهزة النزاهة والمفتش العام في كادرها وإعطائها الأهمية الإدارية والقانونية بحيث يكون المسؤول المالي والرقابي معاون مدير عام على الأقل اذا لم يكن مديراً عاماً لأنه في ظرف استثنائي أو مهندساً بحيث يصبح العقاب والثواب منصفا" ومشروعا" . ومدعوما" من الجهات غير الرسمية وذات العلاقة بالمشاريع مثل الجمعيات الفلاحية في مشاريع الزراعية والثروة الحيوانية واتحاد رجال الاعمال والصناعيين في مشاريع الصناعة ووكالات السياحة والسفر في مشاريع السياحة وهكذا والعبرة بالنتائج وليس التبريرات والهروب للإمام أو الخلف . وبذلك يكون العمل الرقابي والانجاز متلازمين وبشفافية وبدون فيتو مفتعل خارج القانون .

التخطيط تكشف عن استهدافها الأسرة والشباب في التنمية البشرية

□ بغداد /المدى

كشفت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن وضعها الأسرة وشريحة الشباب في أولويات خططها للتنمية البشرية، مبينة أن المسوحات الأخيرة كشفت عن ان شريحة الشباب تشكل نسبة اكثر من ٦٠٪ من سكان البلاد

وقال المتحدث باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي لـ"شفق نيوز" ان "وزارة التخطيط وضعت في تقريرها للتنمية البشرية لعام ٢٠١٢ رسم سياسة لإقامة مشاريع تقلل من حجم البطالة لشريحة الشباب ورفع مستوياتهم التعليمية والتربوية، وكذلك الاهتمام بالأسرة من خلال تمكين المرأة وتفعيل دورها الاقتصادي والاجتماعي".

وأضاف الهنداوي أن عدم توفير فرص عمل لشريحة الشباب تشكل خطورة على العراق حاضرا ومستقبلاً".

وكانت وزارة التخطيط عقدت، في وقت سابق، المؤتمر التمهيدي لانطلاق تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث (تحت شعار الشباب في مواجهة التحديات).

وقال وزير التخطيط علي شكري في المؤتمر إن المنهجية وتوجهات تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث هو وجوب أجراء حوار مباشر بين شرائح المهتمين بموضوع التنمية البشرية داخل العراق ومن مختلف الجهات التنفيذية والتشريعية".

وبين الهنداوي ان المسوحات الأخيرة للجهاز المركزي للإحصاء تكشف عن ازدياد ملحوظ لشريحة الشباب التي بلغت نسبتها اكثر من ٦٠ ٪ من سكان البلاد.

ويظهر تقرير التنمية البشرية للامم المتحدة لعام ٢٠١١ تقدم العراق من المركز السابع عشر عربيًا إلى المركز السادس، وفي الوقت نفسه تقدم عالميًا من المركز ١٧٦ إلى المركز ١٣٢.

ويترجم هذا التقدم عربيًا وعالميًا حالة الاستقرار النسبي الذي يعم العراق بعد سنوات حرب طويلة أثرت من دون شك على تنمية الموارد البشرية لديه.

الديوانية تحيل 100 مشروع ضمن خطة 2012

□ بغداد /المدى

أعلنت محافظ الديوانية سالم علوان عن إحالة ١٠٠ مشروع ضمن خطة تنمية الأقاليم للعام ٢٠١٢ وبكلفة إجمالية بلغت ١٦٠ مليار دينار، داعيا وزارة التخطيط إلى المصادقة على خطة تنمية الأقاليم، فيما أشار إلى انجاز ٨٠٪ من مشاريع العام الماضي.

وقال سالم علوان لـ"السومرية نيوز، إن إدارة المحافظة أحالة خلال الفترة الماضية ١٠٠ مشروع ضمن خطة تنمية الأقاليم للعام الحالي ٢٠١٢"، مبينا أن "الكلفة الإجمالية لتنفيذ المشاريع بلغت نحو ١٦٠ مليار دينار".

وأضاف علوان أن "المشاريع توزعت في قطاعات الماء والصرف الصحي والكهرباء والطرق والاتصالات"، داعيا وزارة التخطيط إلى "المصادقة على خطة تنمية الأقاليم الخاصة بالمحافظة بأسرع وقت ممكن".

وتابع علوان أن "المصادقة على خطة تنمية الأقاليم سيوفر الفرصة لتوقيع العقود مع الشركات المحال إليها العمل خاصة وان مجلس الوزراء اشترط مصادقة الوزارة على المشاريع المحالة قبل التعاقد عليها من قبل إدارة المحافظة"، مؤكدا أن "عدم المصادقة على المشاريع سيؤدي الى تأخير المباشرة الفعلية فيها".

وأشار محافظ الديوانية إلى أن "المحافظة تمكنت من انجاز ٨٠ ٪ من مشاريع خطة العام الماضي ٢٠١١، وبكلفة إجمالية بلغت نحو ١٥٠ مليار دينار.

يذكر أن مجلس محافظة الديوانية صادق على خطة مشاريع تنمية الأقاليم للمحافظة لعام ٢٠١٢ والبالغة ميزانيتها ٣٥٠ مليار دينار التي ستتوزع بحسب الكثافة السكانية للمناطق، فيما طالب بزيادة الموازنة لعدم قدرتها على سد حاجة المحافظة.

اقتصاديون يطالبون بسن قانون يمنع المقاولات الثانوية

□ بغداد /متابعة المدى

طالب عدد من الخبراء في مجال الاقتصاد والتنمية بسن قانون صريح يمنع المقاولات الثانوية في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية.

وقال مدير مركز السوق علي كه جي بحسب (آكانيوز) إن البلد بحاجة إلى سن قانون يمنع فيه تنفيذ اي مقاولات ثانوية في المشاريع الإستراتيجية لأنه اثبت فعليا بانه يعيق تنفيذ خطة التنمية.

واوضح أن المقاولات الثانوية الداء الذي اضر بوضع التنمية في العراق وحجم خطة العراق لتعزيز واقعه التنموي خلال العامين الماضيين.

وتابع أن مشاريع التنمية الاقتصادية في البلاد تأخرت بسبب عدم وجود قانون يحد من استمرار ظاهرة بيع المقاولات حتى تصل نسبة البيع الى مقاولة في أدنى مستوياتها الطبيعية ".

و أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أن الناتج المحلي بالأسعار الثابتة حقق نموا بنسبة ٨,٥ ٪ خلال العام الماضي مقابل ٥,٨ ٪ في عام ٢٠١٠.

بدوره قال التدريسي في جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد ايهاب شاكر لـ(آكانيوز) إن بيع المقاولات الثانوية اورثتها القوات الاميركية وفريق الاعمار الاميركي الذي قام بتعزيز هذه الظاهرة بين المقاولين العراقيين الامر الذي تكرر مع الشركات الاجنبية التي موجودة الان فقط باسمائها من دون اي علاقة لها بتنفيذ المشاريع واقعياً.

وأضاف أن هذه المشكلة تتطلب ردعاً قانونياً من خلال تفعيل البنود المتعلقة بتطوير القدرة على حماية تنفيذ المشاريع الخدمية في البلاد من ان تباع بين الشركات الاجنبية والمحلية ".

وتابع أن مشكلة الحكومة تتطلع إلى تنفيذ مشاريع بالصورة السريعة من دون الرجوع إلى تجارب الشركات الاجنبية في البلدان الاخرى وهذا يتطلب تنظيم اسلوب الدعوة المباشرة ايضاً ".

وعزت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي تأخر مشاريع الأعمار في البلاد إلى عملية بيع المشاريع الاستثمارية والخدمية عن طريق المقاولات الثانوية، لافتة إلى أن اغلب المشاريع المنجزة بهذه الطريقة كانت غير ناجحة.

من جانبه قال عضو لجنة الخدمات النيابية إحسان العوادي لـ(آكانيوز) إن "لجنة الخدمات النيابية اوصت وزارات الاعمار والاسكان والبلديات والنقل وامانة بغداد بضرورة الوقوف بحزم بخصوص منع التعامل بصيغة المقاولات الثانوية ".

وأوضح أنه "لا يتطلب اقرار قانون للحد من ظاهرة بيع المشاريع لأنه لا وجود قانون سابق يقر بالعمل بالمقاولات الثانوية اصلاً الا أن الموضوع يتطلب وضع ضوابط اثناء التعاقد مع الشركات الاجنبية أو المحلية ".

ولايمنع القانون العراقي رسميا بيع الشركات التي حازت على تعاقدات مع دوائر الدولة مشاريعها إلى شركات ثانوية أخرى.

ويرى اقتصاديون أن بيع المشاريع الخدمية ظاهرة تؤثر سلبا على واقع اعمار البلاد نظرا لعدم التزام الطرف الثاني المنفذ للمشروع بشروط التعاقد التي اتفق عليها الطرف الأول مع الوزارات والمؤسسات الحكومية.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح